



لجنة الميزانية والمالية

الحادية عشرة

لاهاي ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير عن هيكل المحكمة التنظيمي^(*)

أولاً - مقدمة

١- نظرت لجنة الميزانية والمالية (فيما يلي "اللجنة")، أثناء دورتها الثامنة عشرة المنعقدة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، في التقرير المقدم إليها من المحكمة الجنائية الدولية (فيما يلي "المحكمة") عن هيكلها التنظيمي. وقدمت المحكمة التقرير استجابة لتوصية اللجنة في دورتها السابعة عشرة بأن تقوم المحكمة بإجراء تقييم/مراجعة شاملين لهيكلها التنظيمي بهدف تبسيط المهام والعمليات والهياكل المقابلة، والحد من نطاق المراقبة عند الاقتضاء، وتحديد المسؤوليات التي يمكن تفويضها، وعقلنة خطوط إعداد التقارير.⁽¹⁾ وقد وصفت في التقرير عملية ذات ثلاث مراحل من أجل الاستجابة لشروط هذا المشروع المكثف: مراجعة داخلية للجهاز لتقدير وتحديد النظام الهيكلي الأكثر كفاءة لكل جهاز (المرحلة الأولى)، ومراجعة بين الأجهزة لتقدير تأثير أي تغيير إزاء أجهزة المحكمة الأخرى (المرحلة الثانية)؛ ومراجعة شروط التوظيف (المرحلة الثالثة). وأشارت المحكمة إلى المستوى العالي للخبرة اللازمة لمثل هذا العمل وخلُصت إلى أن ضرورة وجود شركاء بين موارد خارجية وداخلية يعد المقاربة الأكثر فعالية في هذا السياق. ولهذا الغرض أطلقت المحكمة لاحقاً عملية توريد.

٢- وذكرت اللجنة في تقريرها عن أشغال الدورة الثامنة عشرة،⁽²⁾ وبعد أن نظرت في تقرير المحكمة، بتوصيتها الأصلية بأن تقوم المحكمة بإجراء تقييم/مراجعة شاملين لهيكلها التنظيمي وتقدم إليها تقريراً عن الهيكل الكامل للمحكمة، وليس على مستوى المناصب، وذلك بهدف تحديد الخطوط المتعلقة بالإدارة وإعداد التقارير بوضوح، فضلاً عن أي احتياجات موجودة

^(*) صدر سابقاً بوصفه الوثيقة CBF/19/17.

⁽¹⁾ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك،

١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء ٢، الفقرة ٤٣.

⁽²⁾ ICC-ASP/11/5.

حاليا أو التي قد توجد في المستقبل لتعديل هيكل المحكمة والاحتياجات من الوظائف. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقوم المحكمة "باستخدام الموارد الداخلية لتقديم إجابة عن الأسئلة الواردة أعلاه في دورتها التاسعة عشرة."⁽³⁾

ثانياً - تبيين ما تحقق من تقدم

٣- بناء على توصية اللجنة مثلما وردت أعلاه وفي سياق التخفيضات في ميزانية ٢٠١٢ جرت نقاشات عن إمكانية تفادي أو الحد من استخدام موارد خارجية للمشروع دون المساس بالنتيجة. والنتيجة أنه اتخذ قرار بأن يتم البدء في عملية التوريد بينما تستمر مبادرات أخرى في استكشاف إمكانية الاعتماد على خدمات خبراء في الموضوع (ربما مجاناً) في هيكل المشروع القائم. وبسبب هذه الاعتبارات الضرورية تم تأجيل المشروع قليلاً.

٤- والاقتراح الذي حاز على عرض التوريد كان "برايس ووترهاوس كوبرز" Price Waterhouse Coopers (PWC)، واعتبرت المحكمة أن هذا الاقتراح الذي يتطلب استثماراً لحوالي ٩٠,٠٠٠ يورو تقريباً تطرح أفضل قيمة من منظور مالي على حد سواء. معاً من بين الأجوبة الثلاث عشرة التي تم تلقيها على تعبير المحكمة عن اهتمامها. ورغم أن المحكمة تواجه حالياً وضعاً مالياً صعباً إلا أنها تمنح الأولوية لهذا المشروع في ضوء أهميته وتأثيره الممكن. وفي غضون ذلك فإن المحكمة في مرحلة تحديد خبراء ذوي مستوى عالٍ لتقديم إرشاد استراتيجي عن المشروع على أساس مجاني. واليوم تنظر المحكمة في إمكانية إيجاد دور لهؤلاء الخبراء في الطريقة التي اقترحتها "برايس ووترهاوس كوبرز" من أجل تعظيم قاعدة المعرفة المستعملة بينما تحتفظ تكلفة المشروع عند أقصى حد أدنى.

٥- المحكمة واثقة من أن هذه المقاربة ستكون الأكثر فعالية بالنظر إلى توصية اللجنة والموارد المحدودة المتاحة لبلوغ الهدف من هذا المشروع المعقد. وبالإضافة إلى هذا التقرير المكتوب ستكون المحكمة جاهزة لتقديم تقرير شفهي للجنة في دورتها التاسعة عشرة عن التقدم المحرز إلى حد الآن في مشروع الهيكل المختلط للموارد الداخلية والمستشارين الخارجيين والخبراء المجانيين.

⁽³⁾ المرجع نفسه، الفقرة ٢٩.